تصور مقترح لمعايير العقد في المجال الرياضي

م.د/ طه محمود طه بخيت
م.د/ محمد شعبان محمد أحمد
مدرس دكتور – قسم الإدارة الرياضية
كلية التربية الرياضية للبنين – جامعة حلوان
Doi: 10.21608/jsbsh.2023.237280.2540

مقدمة البحث.

تُعد العقود أدوات قانونية لحفظ حقوق أطراف التعاقد و تحديد التزاماتها فيما يتعلق بموضوع العقد ، ونظراً لأهمية العقود فقد تم تنظيمها قانونياً من جهات العمل الرسمية وأصبح لها صفة قانونية تحكمها قاعدة " العقد شريعة المتعاقدين "، الأمر الذي يعني أن العقد يحل محل القانون الذي يُلزم أطراف التعاقد بالوفاء بما تعاقدوا عليه إذا كان تم بطريقة تتفق مع الأنظمة المعمول بها (٧ : ٢).

ويقصد بالعقد في اللغة " **شد الشيء و إحكامه** "، كما يعني " **الربط والتوثيق والالتزام** "، وله إطلاقان أولهما أن لفظ العقد يُطلق و يُراد به " **الجمع بين الأجزاء على أن يكون هذا الجمع جمعاً خاصاً وبسيطاً إما من جانب واحد أو من جانبين** " ، وثانيهما أن لفظ العقد يُطلق و يُراد به " **الإحكام و الشد** "، ومعناه هنا يدل على " **الالتزام و تنفيذ العهد** "، وقد يتسع مفهومه ليشمل " **كل ما يعقده المرء على نفسه من أمور البيع و الشراء و الإجارة و التمليك والمزارعة ومُختلف الأمور الأخرى** " ، ما لم تكن خارجة عن حدود الشريعة (الشرع / القوانين / اللوائح / الأعراف / العادات و التقاليد.. و غيرها)(٤١).

و لقد حثنا المولى عز وجل على ضرورة الالتزام و الوفاء بالعقود و احترامها ، و يظهر ذلك واضحاً في قوله تعالى [*] { يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ } (قرآن كريم / سورة المائدة – الآية " ١ ").

كما حثنا المولى عز وجل على ضرورة إبرام العقود وكتابة جميع التفاصيل فيها الصغيرة منها قبل الكبيرة و ذلك لحفظ جميع الحقوق ، ويظهر ذلك واضحاً في قوله تعالى { يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُ } (قرآن كريم / سورة البقرة – الآية " ٢٨٢ ").

و يعتبر العقد في المجال الرياضي أحد أهم الوسائل القانونية المستخدمة في هذا المجال لتنظيم العلاقة بين جميع أطراف التعاقد ، موضحاً به كافة التفاصيل الخاصة بهذا التعاقد (الحقوق/ الواجبات/ طرق حل المنازعات .. وغيرها).

والعقد في المجال الرياضي ذو طبيعة خاصة لأنه مرتبط بخصائص أطرافه الرياضيين (لاعبين/ مدربين/ إداريين/ أندية رياضية .. وغيرهم) وخصائص كل نشاط رياضي (كرة القدم / كرة اليد / كرة السلة .. و غيرها).

[*] هذا الشكل من الخط يشير إلى نص أصلي مقتبس داخل متن تقرير البحث.

وتتميز العقود في المجال الرياضي بالخصوصية النابعة من تعدد مصادرها و إلزامية اللوائح و الأنظمة الصادرة عن الاتحادات الدولية أو القارية أو الوطنية للهيئات القضائية التي تبت في النزاعات الناشئة عنها (١٢ : ١٨٩).

ويقصد بالتصور (التنبؤ/ الرؤية/ الأفكار/ الافتراضات .. وغيرها) المقترح وضع (إعداد) صورة لمعايير (مفردات / محددات / تفاصيل / ضوابط / أسس / قواعد .. و غيرها) العقد في المجال الرياضي شاملة جميع المواد (المكونات / العناصر / المحتويات .. و غيرها) المكونة له.

مشكلة البحث.

على الرغم من أن العقد بصفة عامة و العقد في المجال الرياضي بصفة خاصة يعتبر أحد أهم مصادر الالتزام و الإلزام في التعاملات بين جميع الأطراف من حيث حفظ الحقوق و الالتزامات و توثيقها ، إلا أنه توجد العديد من النزاعات الناشئة عن العقود في المجال الرياضي في الآونة الأخيرة.

حيث شَهِدَت جمهورية مصر العربية خلال السنوات الأخيرة عدداً من المشكلات الخاصة بالعقود في المجال الرياضي ، وتعتبر تلك المشكلات ذات أهمية و ذلك لما لها من تأثير قد لا يكون إيجابياً و قد ينعكس على صورة و سمعة و مكانة الرياضة المصرية.

وقد يعتبر ضعف الصياغة و وضع نصوص بحاجة إلى تفسير (قابلة للتأويل / بها لبس / بها غموض .. و غيرها) من أهم أسباب المشكلات المرتبطة بالعقود في المجال الرياضي في مصر.

بالإضافة إلى وجود أخطاء مطبعية أو نحوية أو شكلية أو إجرائية أو إملائية .. و غيرها من الأخطاء التي قد تؤثر على العقد في المجال الرياضي و تفقده شرطاً من الشروط و الأركان المُعتمَدة لصِحّته.

فضلاً عن التراخِ في إعداد نموذج (شكل / إطار / نسق / مَثل / محاكاة .. و غيرها) للعقود في المجال الرياضي يحتوي على مواد أساسية تحفظ حقوق جميع الأطراف و تحدد واجباتهم.

حيث أن العقد الورقي (اليدوي / التقليدي / البدائي / الشائع / المنتشر .. و غيرها) المُستخدم في إبرام العقود في المجال الرياضي في مصر في الوقت الراهن به العديد من العيوب و الأخطاء و العوار خاصة فيما يتعلق بالصياغة القانونية و السماح لأطراف التعاقد بإضافة أي مواد تراها مناسبة لصالحها ، مع الوضع في الاعتبار أن هذه المواد قد تكون متعارضة مع القوانين و اللوائح المنظمة في هذا الشأن ، الأمر الذي نتج عنه كثرة و تعدد و تنوع النزاعات الرياضية في الوقت الراهن ، و من ثَم كثرة اللجوء إلى الجهات القانونية المختصة (مركز التسوية و التحكيم / المحكمة الرياضية / اتحاد اللعبة الرياضية / الإتحاد الدولي للعبة .. و غيرها).

وعلى الرغم من التقدم التقني (العقود الإلكترونية / البصمة / التوقيع الإلكتروني .. و غيرها) و التحول الرقمي و التوسع في التطبيقات الإلكترونية لإبرام العقود في المجال الرياضي في

العديد من دول العالم في الوقت الراهن إلا ان أكثر هذه العقود في مصر – حتى وقت كتابة تقرير هذا البحث – لا زالت تكتب بخط اليد حتى و إن كانت على نموذج مطبوع و معتمد ، و على سبيل المثال نسخة عقود اللاعبين المعتمدة من قبل الإتحاد المصري لكرة القدم (هي نسخة مطبوعة يتم تغييرها بشكل دوري لكن يتم الكتابة داخلها بخط اليد) ، و قد نتج عن ذلك الكثير من المشكلات خاصة فيما يتعلق بتوقيع اللاعبين لأكثر من نادي رياضي في نفس الوقت ، و هي ظاهرة شائعة و كثيرة الحدوث في مختلف الاتحادات و الأندية الرياضية ، مع الوضع في الاعتبار أن استخدام التطبيقات الإلكترونية (التوقيع الإلكتروني / التسجيل الإلكتروني .. و غيرها) يَحد من هذا الأمر ، و من ثم أصبح التحول الرقمي و استخدام التطبيقات الإلكترونية أمر حتمي و ضروري و لا غنى عنه عند إبرام العقود في المجال الرياضي ، و هو أمر نادر الحدوث عند إبرام التعاقدات في المجال الرياضي في مصر في الوقت الحالي.

بالإضافة إلى ضعف (هوان) أكثر العقود في المجال الرياضي في مصر من حيث الحفاظ على حقوق الأطراف الرياضية المعنية بهذه العقود خاصة فيما يتعلق بضياعها أو فقدانها لأي سبب من الأسباب ، مع الوضع في الاعتبار أن ضياع مثل هذه العقود قد يعني ضياع حقوق أي طرف أو أطراف العقد جميعها .. و غيرها من المشكلات الأخرى التي قد يصعب حصرها.

و على ذلك كانت هناك ضرورة للاهتمام بوضع تصور لمعايير العقد في المجال الرياضي يحدد به كافة التفاصيل و التي من أهمها (التمهيد / المواد / الحقوق / المسؤوليات / الواجبات / التوثيق / التوقيع / الشهود / الإشهار / القانون / الشروط المكملة .. و غيرها).

إذ يتصل بموضوع العقود في المجال الرياضي إشكاليات متعددة متأصلة (أساسية / موجودة باستمرار) وفرعية ، ومن أهم هذه الإشكاليات (قضية تصنيف هذا النوع من العقود بالنسبة للقوانين المحلية / الحاجة إلى تفسير و تنفيذ العقود و ما يشوبها من غموض / تكييف هذا النوع من العقود و ما يحيطه من إشكالية نوع القضاء المختص / المنازعات الناشئة بسبب العقود في المجال الرياضي .. و غيرها)(٩ : ٩٧).

و من ثمَ فإن العقد في المجال الرياضي قد تُثار بشأنه نزاعات يجب حلها ، و قد لا يتمكن القضاء (أو ما في حكمه) من الفصل في ذلك إلا إذا أعطى الوصف القانوني للعقد المُبرم (٨ : ٢).

و من جانب آخر فإن العقد في المجال الرياضي يحظى باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام المختلفة ، و كثيراً ما يتم التطرق إلى تفاصيل تتعلق به أو إشكالات أو نزاعات أُثيرت بشأنه ، إذ يتم في هذه الأحوال و مثلها اللجوء إلى الأحكام الخاصة بتلك العقود (٢٠ : ١٦٤).

و من هنا تبرز أهمية و ضرورة احترام العقود في المجال الرياضي و عدم تغييرها أو تعديلها إلا عند الحاجة لذلك ، و كذلك ضرورة سلامتها و صحتها و خلوها من أي خلل متعمد أو فساد و إن كان

غير متعمد ، وذلك حتى نقلل من النزاعات الناشئة عنها ، كما نقلل من الذهاب إلى المحاكم الخاصة بتلك العقود أو الجهات المحددة من قِبل الاتحادات الرياضية الدولية.

و لذلك قام الباحثان بدراسة هذه الظاهرة و محاولة إيجاد الحلول المناسبة لها بما يحفظ حقوق جميع أطراف العقد في المجال الرياضي.

و تعتبر مشكلة البحث هذه حالة مصرية خالصة في أكثر الأحيان (العقود في المجال الرياضي في مصر بها خلل متعمد أو فساد و إن كان غير متعمد) ، حيث قد يندُر تعرض المجتمعات الغربية (الدول الأجنبية) لهذه المشكلة ، وذلك نظراً لأن هذه المجتمعات تُدرك قيمة و أهمية العقود في المجال الرياضي ، و بالتالي فهي تراعِ تطبيق المعايير المحددة في هذا الشأن.

هدف البحث.

هَدَفَ البحث إلى " **وضع تصور مقترح لمعايير العقد في المجال الرياضي**".

تساؤل البحث.

ما " **مفردات التصور المقترح لمعايير العقد في المجال الرياضي** ".

أهم التعريفات (المصطلحات) المستخدمة في البحث.

العقد.

هو توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني سواء كان هذا الأثر هو إنشاء الالتزام أو نقله أو تعديله أو إنهاؤه ، و سواء كان بين أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو أشخاص طبيعيين واعتباريين (١٣ : ١٦).

العقد في المجال الرياضي.

هو ذلك العقد الذي يُبرم بين أطراف تتعلق بالنشاط أو المجال الرياضي ، و غالباً ما يحدد به جهات اختصاص (نزاع) محددة (معينة).

العَقد الصحيح.

هو العَقد الذي تَتوفّر فيه الشروط و الأركان المُعتمَدة لصِحّته جميعها ، بحيث تكون أوصافه سليمة لانعقاده شرعاً (٤١).

العَقد غير الصحيح.

هو العَقد الذي يكون فيه ركناً أو شرطاً مُعيّناً ناقصاً ، أو أنّ هناك خللاً في الصيغة الخاصّة به ، أو في أيٍّ من الأمور التي تُؤثّر في صحّته ، و هو يُسمّى بالعَقد الباطل أو الفاسد (٤١).

صياغة العقد.

يقصد بها الضوابط الصحيحة لكتابة العقد و التي يجب أن تشمل على المقدمة الموضحة للمبادئ العامة للعقد و أهدافه و دواعيه و ظروف الاتفاق الذي يتضمنه ، و كذلك تعريفات الألفاظ و

المصطلحات المستخدمة فيه ، و الأحكام و المواد و القانون و اللائحة الحاكمة لموضوعه و المفسرة لمواده ، و التي ينبغي الرجوع لها لفهم العقد و تطبيقه (٧ : ٢).

التمهيد.

هو المقدمة التي تشتمل على بعض البيانات و التي من أهمها (تاريخ إنشاء العقد / أسماء الأطراف و بياناتهم و عناوينهم و جميع معلوماتهم الضرورية / الهدف من العقد .. و غيرها)(٤٠).

الحقوق.

هي قواعد أساسية و معيارية توضع وفقاً للعادات الاجتماعية أو النظريات الأخلاقية السائدة في المجتمع أو النظام القانوني لها ، حيث توضّح الأفعال المسموح بها للأشخاص أو المستحقين من الناس (٤٢).

الواجبات.

هي أيّ شيء يُطلب من الفرد القيام به أو يكون من المتوقّع القيام به بدافع من الالتزام الأخلاقي أو القانوني ، أي أنّه السلوك الواجب أو الأداء المتوقع الذي ينشأ عن شغل منصب أو مركز معين أو بسبب عقد تشريعي صريح أو ضمني ، والذي قد يأخذ العديد من الأشكال باختلاف نوع السلوك وتخصصه (٤٢).

الدراسات المرجعية.

وتضمنت على الدراسات التي أُجريت في البيئة العربية ، وقد تم ترتيب هذه الدراسات وفق حداثتها أي من الحديث إلى القديم ، و قد بلغ عددها (٧) دراسات.

١ – **أجرى شريف حمزة و تباني علي و عروسي عبد الرزاق (٢٠٢١ م)(٤)** دراسة بعنوان " **معوقات تطبيق بنود عقد الاحتراف بالأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر** " ، وكان من أهم الاستخلاصات ضعف إجادة أغلب إدارات الأندية لآليات التعاقد مع اللاعبين وقلة جدوى الكثير من التعاقدات ونقص الإلمام الكافِ بالنصوص القانونية المتحكمة في تقنين العقد الرياضي.

٢ – **أجرى معافي عبد القادر (٢٠٢١ م)(١٥)** دراسة بعنوان " **المنازعات القانونية التي تثيرها عقود اللاعبين المحترفين و النوادي الرياضية في كرة القدم الجزائرية** " ، وكان من أهم الاستخلاصات أن العلاقة العقدية في عقد الاحتراف تأسست في شكل قانوني و هي علاقة عمل بين اللاعب و الجهة الرياضية و أن أسباب انتهاء عقد الاحتراف و أثاره تخضع لخصوصية هذا النوع من العقود.

٣ – **أجرى أحمد رمضان توفيق محمد (٢٠٢٠ م)(١)** دراسة بعنوان " **نموذج مقترح للعقود الإلكترونية في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية** " ، وكان من أهم الاستخلاصات أن من أهم خصائص العقود الإلكترونية في المجال الرياضي أنها توفر الثقة والأمان للمُتعامل بها في المجال الرياضي وتحديد هوية المُرسل والمستقبل إلكترونياً والتأكد من مصداقية المعلومات وتحدد شخصية

المُوقع و تميزه عن غيره و تسمح بعقد الصفقات عن بُعد و دون حضور المتعاقدين و تُتيح إمكانية استخدامها كبديل للعقود التقليدية.

٤ – أجرى **حسام ولاء عبد العظيم محمد** (٢٠١٨ م)(٢) دراسة بعنوان " **تقويم لائحة لجنة المسابقات بالاتحاد المصري لكرة القدم**" ، و كان من أهم الاستخلاصات أنه توجد بمتن لائحة المسابقات مواد بها أخطاء مطبعية أو نحوية أو شكلية و مواد بها أخطاء في الصياغة أو نصوص بحاجة إلى تفسير.

٥ – أجرى **محمد شعبان محمد أحمد عبد العزيز** (٢٠١٧ م)(١٤) دراسة بعنوان " **تقويم لائحة لجنة شئون اللاعبين بالاتحاد المصري لكرة القدم**" ، و كان من أهم الاستخلاصات أنه توجد مواد بها أخطاء في الصياغة و نصوص بحاجة إلى التفسير.

٦ – أجرى **هيثم حامد المصاروة و عمار سعيد الرفاعي** (٢٠١٧ م)(١٩) دراسة بعنوان " **إنهاء عقد احتراف لاعب كرة القدم بالإرادة المنفردة – دراسة تحليلية في لائحة الاحتراف و أوضاع اللاعبين وانتقالاتهم السعودية** " ، وكان من أهم الاستخلاصات أن هناك جملة من العيوب المتعلقة بالصياغة القانونية للائحة بشأن النصوص الخاصة بإنهاء عقد الاحتراف بالإرادة المنفردة كما أن هناك حالة من نقص التناسق و الانسجام بين نصوص اللائحة من جهة و قواعدها التفسيرية من جهة أخرى الأمر الذي قد يفضي إلى غموض أو لبس بشأن بعض الأحكام.

٧ – أجرى **عبد الله بن رباح بن تابع الشراري** (٢٠١٥ م)(٦) دراسة بعنوان " **الطبيعة القانونية لعقد الاحتراف الرياضي** " ، و كان من أهم الاستخلاصات أن عقود الاحتراف الرياضي ظهرت كوسيلة قانونية لتنظيم العلاقة بين اللاعب المحترف و ناديه الرياضي.

إجراءات البحث.

منهج البحث.

استخدم الباحثان المنهج الوصفي – الدراسات المسحية و التحليلية ، حيث كان ذلك أكثر ملاءمةً لطبيعة البحث و مشكلته.

مجتمع البحث.

تكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات (الإدارة الرياضية / التشريعات الرياضية) العاملين بكليات التربية الرياضية.

عينة البحث.

بلغ عدد عينة البحث (٤٥) مفردة ، و تم اختيارها بالطريقة " العمدية الطبقية " من بين أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات (الإدارة الرياضية / التشريعات الرياضية) العاملين بكليات التربية الرياضية ، و ذلك كما هو موضح بجدول (١).

جدول (١) توصيف عينة البحث

مجتمع البحث	فئات عينة البحث	العدد	%
أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات	الإدارة الرياضية	٤٠	٨٨,٩
	التشريعات الرياضية	٥	١١,١
المجموع		٤٥	% ١٠٠

يوضح جدول (١) توصيف عينة البحث و عدد كل فئة منها ، و النسبة المئوية لكل فئة منها مقارنةً بمجموع عينة البحث و الذي بلغ عددها ٤٥ مفردة ، و قد كان عدد أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات التشريعات الرياضية قليل نسبياً مقارنة بمجتمع البحث ، و قد يرجع ذلك لُندرة هذا التخصص في مجال التربية الرياضية.

أدوات جمع بيانات البحث.

استخدم الباحثان أكثر من أداة واحدة (المسح المرجعي / المقابلة الشخصية المفتوحة / استمارة استطلاع الرأي) في جمع البيانات الخاصة بالبحث ، ويرجع ذلك لطبيعة البحث من حيث مشكلته و أهدافه و تساؤلاته.

المسح المرجعي.

قام الباحثان بإجراء مسح مرجعي تحليلي لبعض المراجع العلمية المتخصصة والدراسات والأبحاث العلمية المرتبطة بموضوع البحث في مجال التشريعات والقوانين والعقود والإدارة الرياضية بصفة عامة و التشريعات و القوانين و اللوائح و العقود في المجال الرياضي بصفة خاصة ، وكان من أهم أهداف هذا المسح المرجعي هو التعرف على بعض المفاهيم الخاصة بالعقد في المجال الرياضي ، وكذلك تحديد أهم المفردات التي يجب أن يتضمنها العقد بصفة عامة و العقد في المجال الرياضي بصفة خاصة ، فضلاً عن التعرف على شروط سلامة و صحة العقد في المجال الرياضي .. وغيرها ، وقد تم إضافة هذه المراجع و الدراسات والأبحاث العلمية إلى قائمة مراجع البحث.

المقابلة الشخصية المفتوحة.

استخدم الباحثان المقابلة الشخصية المفتوحة أداة من أدوات جمع البيانات المتعلقة بالبحث ، حيث قاما بمقابلة بعض الشخصيات (العلمية / العملية / التطبيقية / المهنية) المتخصصة في مجالات (الإدارة الرياضية / التشريعات الرياضية) و خاصة من قام منهم بإجراء أو الإشراف على أو مناقشة بعض الدراسات و الأبحاث العلمية الخاصة بموضوع البحث ، و ممن كان لهم اهتمامات بموضوع البحث ، و كذلك ممن كان لهم خبرة في موضوع كتابة العقود في المجال الرياضي سواء كان رئيس نادي رياضي أو عضو مجلس إدارة أو عضو لجنة مكلفة لإدارة نادي رياضي أو مدير تنفيذي .. و غيرهم ، و كان من أهم أهداف هذه المقابلات تحديد أهم " مواد و معايير " استمارة استطلاع الرأي " ، بالإضافة لتفسير نتائج البحث و وضع استخلاصاته ، و كان ذلك خلال الفترة من

٠١ / ١١ / ٢٠٢٢ م إلى ٠١ / ٠٥ / ٢٠٢٣م ، حيث تمت المقابلة الشخصية على فترات متباعدة (**مرفق ١**).

استمارة استطلاع الرأي.

استخدم الباحثان " **استمارة استطلاع الرأي** " أداة رئيسية من أدوات البحث ، و ذلك لأنها كانت الأكثر ملاءمةً لموضوع و مشكلة البحث.

إعداد الصورة الأولية لاستمارة استطلاع الرأي.

قام الباحثان بإعداد الصورة الأولية " **لاستمارة استطلاع الرأي** " بعنوان " معايير العقد في المجال الرياضي " ، و قد تكونت من (١٤) معياراً " متغيراً " (**مرفق ٢**).

المعاملات العلمية لاستمارة استطلاع الرأي.

قام الباحثان بحساب المعاملات العلمية لاستمارة استطلاع الرأي " معايير العقد في المجال الرياضي " ، و قد تم الاكتفاء بحساب الصدق (**صدق المُحكمين** " **الخبراء** ") للاستمارة باعتباره من أهم المعاملات العلمية لاستمارات استطلاع الرأي.

صدق المُحكمين (الخبراء) لاستمارة استطلاع الرأي.

قام الباحثان بحساب " **صدق استمارة استطلاع الرأي** " معايير العقد في المجال الرياضي " باستخدام " **صدق المُحكمين** " (**الخبراء**) ، حيث قاما بعرض استمارة استطلاع الرأي على عدد (**٥**) مُحكمين (خبراء) من الأساتذة المتخصصين في مجالات (الإدارة الرياضية / التشريعات الرياضية / وضع اللوائح / تفعيل العقود في المجال الرياضي) العاملين بكليات التربية الرياضية (**مرفق ٣**).

جدول (٢) التكرارات و النسب المئوية لأراء المُحكمين (الخبراء) حول استمارة استطلاع الرأي في صورتها الأولية (ن = ٥)

رقم المعيار	رأي المُحكم (الخبير)				رقم المعيار	رأي المُحكم (الخبير)			
	أوافق		لا أوافق			أوافق		لا أوافق	
	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%
الأول	٥	١٠٠	٠	٠	العاشر	٥	١٠٠	٠	٠
الثاني	٥	١٠٠	٠	٠	الحادي عشر	٥	١٠٠	٠	٠
	٥	١٠٠	٠	٠	الثاني عشر	٥	١٠٠	٠	٠
	٥	١٠٠	٠	٠	الثالث عشر	٥	١٠٠	٠	٠
الثالث	٥	١٠٠	٠	٠	الرابع عشر	٥	١٠٠	٠	٠
الرابع	٥	١٠٠	٠	٠		٥	١٠٠	٠	٠
الخامس	٥	١٠٠	٠	٠		٥	١٠٠	٠	٠
	٥	١٠٠	٠	٠		٥	١٠٠	٠	٠
	٥	١٠٠	٠	٠		٥	١٠٠	٠	٠
السادس	٥	١٠٠	٠	٠		٥	١٠٠	٠	٠
	٥	١٠٠	٠	٠					
السابع	٥	١٠٠	٠	٠					

الثامن	٥	١٠٠	٠	٠	
التاسع	٥	١٠٠	٠	٠	
	٥	١٠٠	٠	٠	
	٥	١٠٠	٠	٠	
	٥	١٠٠	٠	٠	
	٥	١٠٠	٠	٠	
	٥	١٠٠	٠	٠	
	٥	١٠٠	٠	٠	

يوضح جدول (٢) التكرارات و النسب المئوية لأراء المُحكمين (الخبراء) حول استمارة استطلاع الرأي في صورتها الأولية ، و قد ارتضى الباحثان المعايير التي حصلت على نسبة مئوية لا تقل عن ٥٠ % فأكثر من مجموع أراء المُحكمين (الخبراء) ، و قد حصلت جميع المعايير على النسبة المئوية التي ارتضاها الباحثان ، و قد تم الاتفاق على تعديل مسمى بعض المعايير ، فضلاً عن إضافة معيار أخر وهو " **النسخة الرقمية للعقد** ".

اختيار ميزان التقدير.

استقر الباحثان على اختيار ميزان تقدير " **درجة من (١ – ١٠)** " ، على أن تكون درجة التقدير الحسابي للتقديرات (**١٠ هي أعلى درجة**) و (**١ هي أقل درجة**) ، و قد كان كل ذلك بعد موافقة " **المُحكمين** " (**الخبراء**) ، **كما هو موضح بجدول (٣).**

جدول (٣) التكرار و النسبة المئوية لمدى اتفاق المُحكمين (الخبراء) حول اختيار ميزان التقدير لاستمارة استطلاع الرأي قيد البحث ن = ٥

م	ميزان التقدير	نص ميزان التقدير	ك	%
١	ثنائي	أوافق / لا أوافق	٠	٠
٢	ثلاثي	أوافق / لا أوافق / لا أعرف	٠	٠
٣	ثلاثي	أوافق / لا أعرف / لا أوافق	١	٢٠
٤	رباعي	أوافق بشدة / أوافق / لا أوافق / لا أوافق بشدة	٠	٠
٥	خماسي	أوافق بشدة / أوافق/ لا أعرف / لا أوافق / لا أوافق بشدة	١	٢٠
٦	خماسي	أوافق بشدة / أوافق / لا أوافق / لا أوافق بشدة / لا أعرف	٠	٠
٧	خماسي	دائماً / غالباً / أحياناً / نادراً / أبداً	٠	٠
٨	درجة	درجة من (١ – ١٠)	٣	٦٠

يوضح جدول (٣) التكرار (ك) و النسبة المئوية (%) لمدى اتفاق أراء المُحكمين (الخبراء) حول اختيار ميزان التقدير " درجة من (١ – ١٠) " لاستمارة استطلاع الرأي قيد البحث.

التطبيق التجريبي (الاستطلاعي) لاستمارة استطلاع الرأي.

قاما الباحثان بالتطبيق التجريبي (الاستطلاعي) " لاستمارة استطلاع الرأي " معايير العقد في المجال الرياضي " ، حيث اختارا مجموعة صغيرة (مجموعة الدراسة التجريبية) و الذي بلغ عددها (٥) مفردات من داخل " مجتمع البحث " و " من خارج عينة البحث " في نفس الوقت ، و ذلك للتعرف على مدى وضوح مفردات (معايير) الاستمارة و خلوها من المعاني المزدوجة (التي قد تحمل أكثر من معنى واحد) ، و كذلك مدى سهولة فهمها و استيعابها ، و أيضاً للتعرف على مدى خُلو الاستمارة من الأخطاء المطبعية و الإملائية و النحوية و الإنشائية ، بالإضافة للتعرف على الزمن التقريبي

المطلوب للإجابة على الاستمارة ، مع الوضع في الاعتبار عدم الجمع الإحصائي لهذه الاستمارات الخمس مع " عينة البحث " و البالغ عددها (٤٥) مفردة.

الصورة النهائية لاستمارة استطلاع الرأي.

قام الباحثان بإعداد " **الصورة النهائية لاستمارة استطلاع الرأي** " ، و قد احتوت على ١٥ معياراً ، كما تم وضع " **ورقة خالية لتسجيل الآراء الحرة لعينة البحث** " و التي تم استخدامها في " **تفسير نتائج البحث دون جمعها إحصائياً مع بيانات البحث** " ، و كان كل **ذلك بعد موافقة** " **المُحكمين (الخبراء)(مرفق ٤).**

المعالجات الإحصائية المستخدمة في البحث.

قام الباحثان بمعالجة البيانات المستخدمة في البحث عن طريق استخدام المعالجات الإحصائية البسيطة التالية " التكرارات (ك) / الدرجة المقدرة (درجة) / النسبة المئوية (%) ".

عرض و مناقشة و تفسير نتائج البحث.

قام الباحثان بعرض و مناقشة و تفسير النتائج و الإجابة على تساؤلا البحث ، حيث فضل الباحثان عرض جميع المعايير مرة واحدة ، و مناقشة و تفسير نتائج كل معيار بشكل مستقل.

جدول (٤) توصيف استجابات مفردات عينة البحث في استمارة استطلاع الرأي

" معايير العقد في المجال الرياضي " ن = ٤٥

رقم المعيار	المعيار (المتغير)	التكرار	الدرجة المقدرة	النسبة المئوية
الأول	موضوع العقد (عنوان العقد)	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الثاني	أطراف العقد (الصفة و الجنسية)	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الثالث	المدة الزمنية للعقد	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الرابع	القيمة المالية للعقد	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الخامس	طريقة دفع القيمة المالية للعقد	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
السادس	لغة العقد المُعتمدة	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
السابع	ترجمة العقد	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الثامن	عدد نسخ العقد	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
التاسع	الالتزامات و الإجراءات	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
العاشر	التوقيع	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الحادي عشر	التوقيع الإلكتروني	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الثاني عشر	النسخة الإلكترونية للعقد	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الثالث عشر	النسخة الرقمية للعقد	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الرابع عشر	الإخلال بالعقد	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠
الخامس عشر	الشروط الخاصة و ملاحق العقد	٤٥	٤٥٠	% ١٠٠

يوضح جدول (٤) التكرار والدرجة المقدرة والنسبة المئوية لاستجابات مفردات عينة البحث في استمارة استطلاع الرأي " **معايير العقد في المجال الرياضي** ".

و قد حصلت " **جميع المعايير** " (و عددها ١٥ معياراً) على عدد مرات تكرار بلغت (٤٥) مرة في اتجاه درجة الاستجابة (١٠ درجات) ، و هذا ما يشير إلى تشابه (اتفاق) استجابات

مفردات عينة البحث على المعايير.

و يتضح من جدول (٤) أن " **جميع المعايير** " قد حصلت على درجة مقدرة بلغت (٤٥٠) درجة و نسبة مئوية بلغت (١٠٠ %) ، و هذا ما يشير إلى أن مفردات عينة البحث ترى أهمية هذه المعايير و أنه لا غنى عن تواجدها في العقود – أي عقد – في المجال الرياضي.

* **المعيار الأول " موضوع العقد (عنوان العقد) ".**

ترى مفردات عينة البحث أن موضوع العقد هو ما يُسْتَدَلُّ به على شيء ما أو مكانٍ ما ، و يعبر موضوع العقد عن المسمى الذي يُشير إلى مضمون العقد ، و يجب أن يكون على القدر الكافِ من الوضوح (لا لبس / لا غموض / لا قابلية للتفسير / التحديد القاطع / الفهم الصحيح له من قبل جميع الأطراف) ، و يحدد ما إذا كان ذلك العقد له طرفان أو ثلاثة أو أكثر من ذلك.

* **المعيار الثاني " أطراف العقد (الصفة و الجنسية) ".**

ترى مفردات عينة البحث أن العقد في المجال الرياضي يعتبر أحد أهم الوسائل القانونية المستخدمة في هذا المجال لتنظيم العلاقة بين جميع أطرافه ، لذلك يجب تحديد (توضيح / إبراز / إظهار .. و غيرها) جميع الأطراف المعنية بالعقد كتحديد الطرف الأول للعقد و صفته و جنسيته ، و تحديد الطرف الثاني للعقد و صفته و جنسيته ، و تحديد أي طرف آخر أو أكثر معنيين بالعقد و صفاتهم و جنسياتهم.

و هذا ما يتفق مع دراسة " **عبد الله بن رباح بن تابع الشراري** "(٢٠١٥ م)(٦) و التي أشارت إلى أن عقود الاحتراف الرياضي ظهرت كوسيلة قانونية لتنظيم العلاقة بين النادي الرياضي كطرف أول للعقد و اللاعب المحترف كطرف ثان للعقد و أي طرف آخر – إن وجد –.

* **المعيار الثالث " المدة الزمنية للعقد ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية و حتمية وضوح المدة الزمنية في متن العقد – أي عقد – ، حيث يُعد تحديد المدة الزمنية عنصر جوهري في العقود خاصة في المجال الرياضي ، إذ تترتب عليها الكثير من المتغيرات أهمها (أحقية الانتقال إلى مكان أخر / نسب توزيع الأجور على عدد السنوات .. و غيرها) ، و بالتالي يجب أن يحدد في العقد المدة الزمنية التي ارتضاها (المتفق عليها) جميع أطراف العقد والتي يغطيها العقد بالكامل ، و كذلك التحديد الدقيق لتاريخ بداية و انتهاء العقد و إمكانية التمديد من أحد أطراف العقد.

* **المعيار الرابع " القيمة المالية للعقد ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية تحديد القيمة المالية للعقد التي يجب أن تُدفع للطرف الآخر و يعبر عنها بحجم المبلغ المالي الذي سيتم الاتفاق عليه بين أطراف العقد (الطرف الأول / الطرف الثاني / أي طرف آخر – إن وجد –) ، و كذلك الحوافز و المكافآت التي يتم الاتفاق عليها ، فضلاً

عن أشكال التأمين و التعويضات في حالة فسخ العقد بشكل غير متفق عليه ، مع ضرورة التأكيد على أن يتحمل كل طرف من أطراف العقد الضرائب المستحقة عليه (شخصية الضريبة) و لا يتحملها غيره.

* **المعيار الخامس " طريقة دفع القيمة المالية للعقد ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية تحديد الأساليب و الطرق المتبعة في تحديد قيمة العقد ككل و قيمة مقدم العقد و تحديد قيمة الراتب و طريقة سداده سواء كان الراتب أسبوعي أو شهري أو سنوي ، وكذلك تحديد دفعات السداد (في حال تقسيم المبلغ المتفق عليه إلى مجموعة أقساط) بالتاريخ والنسبة المتفق عليها بين جميع الأطراف.

* **المعيار السادس " لغة العقد المُعتمدة ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية و حتمية كتابة كافة تفاصيل العقد باللغة العربية غير الغامضة (لغة عربية فصحى / بدون استخدام اللهجة العامية) التي لا تحتاج إلى التفسير أو التأويل.

و كذلك ضرورة الاهتمام بالصياغة القانونية للعقد و وضع نصوص (مواد) واضحة لا تحتاج إلى تفسير (تأويل / ليس بها لبس / ليس بها غموض .. و غيرها) ، فضلاً عن التأكد من عدم وجود أخطاء مطبعية أو نحوية أو شكلية أو إجرائية أو إملائية .. و غيرها من الأخطاء التي قد تؤثر على العقد في المجال الرياضي و تفقده شرطاً من الشروط و الأركان المُعتمَدة لصِحّته.

مع ضرورة الوضع في الاعتبار أنه إذا كان أحد أطراف العقد أجنبياً يتم كتابة نسخة من العقد بلغة أجنبية – أي لغة – يتم الاتفاق عليها بين أطراف العقد ، و في حالة نشوب خلاف (نزاع) حول مواد العقد المتفق عليها و تم اللجوء إلى جهات خارجية (تحكيم / سيادية .. و غيرها) يتم استخدام هذه النسخة ، و لذلك يُراعَ أن يكون العقد من نسختين نسخة عربية و أخرى أجنبية ، ويفضل أن تكون اللغة الفرنسية أساسية في يد كل من الطرفين بشرط أن يُكتب ذلك و يحدد بوضوح داخل نص العقد.

وهذا ما يتفق مع دراسات "**حسام ولاء عبد العظيم محمد**" (٢٠١٨ م)(٢) و "**محمد شعبان محمد أحمد عبد العزيز**" (٢٠١٧ م)(١٤) و التي أشارت إلى أنه توجد مواد بها أخطاء مطبعية أو نحوية أو شكلية و مواد بها أخطاء في الصياغة أو نصوص بحاجة إلى تفسير ، و هذا ما يسري بالضرورة على أكثر العقود في المجال الرياضي ، و هذا ضد المفهوم الصحيح للعقد – أي عقد – في المجال الرياضي.

* **المعيار السابع " ترجمة العقد ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية و حتمية ترجمة العقود خاصة في المجال الرياضي ، و ذلك بسبب كثرة و تعدد و تنوع النزاعات في هذا المجال ، و من ثمَ كثرة اللجوء إلى الجهات القانونية

المختصة (مركز التسوية و التحكيم / المحكمة الرياضية / اتحاد اللعبة الرياضية / الاتحاد الدولي للعبة .. و غيرها).

و ترجمة العقود في المجال الرياضي تُعد من أكثر أنواع الترجمة حساسية و حاجة للتركيز و الدقة ، فضلاً عن أنها تتطلب مهارة عالية و خبرة بمجال التشريعات الرياضية ، و ذلك بسبب الطبيعة الخاصة لهذا المجال ، و لذلك يجب أن يتم تحديد مركز مُعتمد للترجمة يرتضيه جميع أطراف العقد في حالة حدوث أي نزاع أو خلاف في تفسير مواد العقد المتفق عليها.

* **المعيار الثامن " عدد نسخ العقد ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية و حتمية تحرير نسخة لكل طرف معني بالعقد (الطرف الأول / الطرف الثاني / أي طرف آخر – إن وجد –) ، و كذلك إيداع نسخة مُعتمدة بكل جهة رسمية معنية بالأمر (المنطقة الرياضية / التحاد اللعبة الرياضية .. و غيرهم) ، و تظهر أهمية أن يحتفظ كل طرف من أطراف العقد بنسخة مطابقة بدون أي تعديلات على الإطلاق سواء بالحذف أو الإضافة في الحفاظ على حقوق الأطراف الرياضية المعنية بهذا العقد خاصة فيما يتعلق بضياع إحدى هذه النسخ أو فقدانها لأي سبب من الأسباب.

* **المعيار التاسع " الالتزامات و الإجراءات ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية توضيح و تحديد الالتزامات (المسؤوليات / الواجبات .. و غيرها) الخاصة بجميع أطراف التعاقد فيما يتعلق بموضوع العقد (واجبات الطرف الأول / واجبات الطرف الثاني / واجبات أي طرف آخر – إن وجد –) ، مع الوضع في الاعتبار ضرورة إلزامهم بالوفاء بما تعاقدوا عليه إذا كان تم بطريقة تتفق مع الأنظمة المعمول بها.

بالإضافة إلى أهمية توضيح الإجراءات (الخطوات / الآليات) الواجب إتباعها أو فعلها لإتمام عملية التعاقد ، ومن أهم هذه الإجراءات (تحديد الطرف المسؤول عن توثيق العقد / تحديد تاريخ توثيق العقد / تحديد آليات التعاقد مع الأشخاص غير مكتملي الأهلية .. و غيرها) ، مع ضرورة أن تكون هذه الإجراءات محددة و مكتوبة.

لذلك يجب على إدارات المنظمات الرياضية (اللجنة الأولمبية / الاتحادات الرياضية / الأندية الرياضية .. و غيرها) الإلمام الكافِ بالنصوص القانونية المنظمة للعقد في المجال الرياضي و المتحكمة في تقنينه و آليات التعاقد مع أطرافه.

و هذا ما يتفق مع دراسة كلاً من " **شريف حمزة و تباني علي و عروسي عبد الرزاق** " (٢٠٢١ م)(٤) والتي أشارت إلى ضعف إجادة أغلب إدارات الأندية لآليات التعاقد مع اللاعبين و قلة جدوى الكثير من التعاقدات و نقص الإلمام الكافِ بالنصوص القانونية المتحكمة في تقنين العقد الرياضي ، و هذا ما يسري بالضرورة على أكثر العقود في المجال الرياضي ، و هذا ضد المفهوم

الصحيح للعقد في المجال الرياضي.

* **المعيار العاشر " التوقيع ".**

ترى مفردات عينة البحث أن توقيع جميع أطراف التعاقد على العقد يعبر عن الإجراء الذي يقر فيه جميعهم بالموافقة و الرضا التام على جميع المواد التي جاءت في العقد ، كما يعبر عن إقرارهم بقراءة و معرفة جميع مواد العقد المعرفة التامة النافية للجهالة قانوناً ، لذلك يجب توقيع جميع أطراف التعاقد على كل صفحة من صفحات العقد ، بالإضافة إلى التوقيع في الصفحة الختامية للعقد لضمان النزاهة و الشفافية.

* **المعيار الحادي عشر " التوقيع الإلكتروني ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية التوسع في التطبيقات الإلكترونية لإبرام العقود في المجال الرياضي و التي من أهمها " التوقيع الإلكتروني " الذي يحدد بدقة هوية (شخصية) صاحب التوقيع و يفصح عنه ، و من ثمَ ضمان النزاهة و الشفافية ، مع الوضع في الاعتبار وجود جهة رسمية قانونية لاعتماد التوقيع الإلكتروني على العقود ، و هذا كله يساعد في التغلب على المشكلات الناتجة عن التوقيع اليدوي على العقود خاصة فيما يتعلق بتحديد هوية صاحب التوقيع ، و هذا يستلزم عقود إلكترونية لا ورقية.

وهذا ما يتفق مع دراسة " **أحمد رمضان توفيق محمد** " (٢٠٢٠ م)(١) و التي أشارت إلى أن من أهم خصائص العقود الإلكترونية في المجال الرياضي أنها توفر الثقة و الأمان للمُتعامل بها في المجال الرياضي و تحديد هوية المُرسل و المستقبل إلكترونياً و التأكد من مصداقية المعلومات و تحدد شخصية المُوقع و تميزه عن غيره و تسمح بعقد الصفقات عن بُعد و دون حضور المتعاقدين و تُتيح إمكانية استخدامها كبديل للعقود التقليدية.

* **المعيار الثاني عشر " النسخة الإلكترونية للعقد ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية التوسع في التطبيقات الإلكترونية لإبرام العقود في المجال الرياضي و التي من أهمها كتابة (طباعة) و حفظ العقد إلكترونياً (على جهاز كمبيوتر / تحديد " نوع ، بنط ، شكل " الخط .. و غيرها) ، مع ضرورة التأكيد على أنه لن يُعتد بأي تغيير أو حذف أو كشط أو إزالة أو شطب أو إضافة أو تعديل طرأ على العقد بعد توقيعه ، و هذا كله يساعد في التغلب على المشكلات الناتجة عن العقد الورقي (اليدوي / التقليدي / البدائي .. و غيرها) خاصة فيما يتعلق بالسماح لأطراف التعاقد بإضافة أي بنود تراها مناسبة لصالحها.

* **المعيار الثالث عشر " النسخة الرقمية للعقد ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية التوسع في تطبيق التحول الرقمي لإبرام العقود في المجال الرياضي و التي من أهمها تخزين معلومات العقد في قاعدة بيانات يتم إنشاءها و إرسالها و تخزينها

بوسائل إلكترونية أو ضوئية أو رقمية ، و من ثمَ إمكانية استردادها أو الرجوع إليها متى تتطلب الأمر ذلك ، و بالتالي ضمان الحفاظ على سلامة و صحة هذه العقود و تقليل فرص ضياعها أو فقدانها لأي سبب من الأسباب ، و هذا كله يعزز (يقوي / يدعم) من الحفاظ على حقوق جميع أطراف التعاقد.

*** المعيار الرابع عشر " الإخلال بالعقد ".**

ترى مفردات عينة البحث أهمية التزام و إلزام جميع أطراف التعاقد بمواد العقد المحددة و المكتوبة بوضوح (لا لبس / لا غموض / لا قابلية للتفسير / التحديد القاطع / الفهم الصحيح لها من قبل جميع الأطراف / متناسقة و متناغمة مع قواعدها التفسيرية) و الخالية من أي عيوب متعلقة بالصياغة القانونية ، مع أهمية تحديد القواعد (الأسس) التي من شأنها الإخلال بالعقد (الرجوع في إتمام إجراءات التعاقد / عدم الحصول على المستحقات في المواعيد المحددة / التراجع عن أي مادة من مواد العقد .. و غيرها) ، و كذلك تحديد آليات (إجراءات) إنهاء العقد في حالة الاتفاق على فسخ العقد بالتراضي ، بالإضافة إلى طريقة حل المنازعات و تحديد الجهة المختصة للفصل عند نشوب النزاع في حالة فسخ العقد من غير التراضي ، فضلاً عن تحديد المرجع التشريعي (القانون / اللائحة / القرار الوزاري / القرار الإداري / القرار التنفيذي .. و غيرها) ، كما يجب توضيح مدى حدود و سرية العقد تطبيقاً لمبدأ الشفافية و تدفق المعلومات ، و كذا تحديد مرفقات العقد ومستنداته " إن وجدت ".

و هذا ما يتفق مع دراسة كلاً من " **هيثم حامد المصاروة و عمار سعيد الرفاعي** " (٢٠١٧ م)(١٩) و التي أشارت إلى أن هناك جملة من العيوب المتعلقة بالصياغة القانونية للائحة بشأن النصوص الخاصة بإنهاء عقد الاحتراف بالإرادة المنفردة كما أن هناك حالة من نقص التناسق و الانسجام بين نصوص اللائحة من جهة و قواعدها التفسيرية من جهة أخرى الأمر الذي قد يفضي إلى غموض أو لبس بشأن بعض الأحكام ، و هذا ما يسري بالضرورة على أكثر العقود في المجال الرياضي ، و هذا ضد المفهوم الصحيح للعقد – أي عقد – في المجال الرياضي.

*** المعيار الخامس عشر " الشروط الخاصة و ملاحق العقد ".**

ترى مفردات عينة البحث أن العقد في المجال الرياضي له خصوصيته التي تميزه عن غيره خاصة فيما يتعلق بتحديد جهات اختصاص (نزاع) محددة (معينة) ، و من ثمَ كانت هناك حاجة لتوضيح الشروط الخاصة (جميع الامتيازات التي يرتضيها أطراف العقد / امتيازات خاصة لغير أصحاب المراكز الواحدة) عند إبرام العقود في المجال الرياضي ، على أن تحدد هذه الشروط و تُكتب بدقة و يجب أن تكون على القدر الكافِ من الوضوح (لا لبس / لا غموض / لا قابلية للتفسير / التحديد القاطع / الفهم الصحيح لها من قبل جميع الأطراف) ، كما يمكن إضافة ملاحق للعقد بموافقة جميع الأطراف ، مع الوضع في الاعتبار ضرورة التأكيد على صحة هذه الشروط و الملاحق

و عدم مخالفتها للقوانين و اللوائح المنظمة لهذا الشأن سواء كانت محلية أو دولية.

و هذا ما يتفق مع دراسة " **معافي عبد القادر** " (٢٠٢١ م)(١٥) والتي أشارت إلى أن العلاقة العقدية في عقد الاحتراف تأسست في شكل قانوني و هي علاقة عمل بين اللاعب و الجهة الرياضية وأن أسباب انتهاء عقد الاحتراف و أثاره تخضع لخصوصية هذا النوع من العقود.

و هذا ما يجيب على تساؤل البحث و هو "ما مفردات التصور المقترح لمعايير العقد في المجال الرياضي".

إستخلاصات البحث.

١ – تكونَ التصور المقترح لمعايير(مفردات / محددات / تفاصيل / ضوابط / أسس / قواعد .. و غيرها) العقد في المجال الرياضي من ١٥ معياراً ، و قد جاء ككتلة واحدة لا تتجزأ و مرتب على الترتيب التالي:

* موضوع العقد (عنوان العقد).
* أطراف العقد (الصفة و الجنسية).
* المدة الزمنية للعقد.
* القيمة المالية للعقد.
* طريقة دفع القيمة المالية للعقد.
* لغة العقد المعتمدة.
* ترجمة العقد.
* عدد نسخ العقد.
* الالتزامات و الإجراءات.
* التوقيع.
* التوقيع الإلكتروني.
* النسخة الإلكترونية للعقد.
* النسخة الرقمية للعقد.
* الإخلال بالعقد.
* الشروط الخاصة و ملاحق العقد.

٢ – معايير (التصور المقترح) العقد في المجال الرياضي تحتاج إلى إحكام الصياغة القانونية و أن تكون خالية تماماً من أي أخطاء مطبعية أو نحوية أو شكلية أو إجرائية أو إملائية أو أخطاء في الصياغة .. و غيرها من الأخطاء التي قد تؤثر على العقد في المجال الرياضي و تفقده شرطاً من الشروط و الأركان المُعتمَدة لصِحّته.

و هذا ما يحقق هدف البحث و هو " وضع تصور مقترح لمعايير العقد في المجال الرياضي ".

توصيات البحث.

في ضوء نتائج البحث و الاستخلاصات التي تم التوصل إليها أوصى الباحثان بما يلي:

١ – ضرورة و أهمية الالتزام بكتابة العقود في كل شيء في المجال الرياضي أياً كان أطراف هذه العقود (أشخاص طبيعيين / أشخاص اعتباريين / أشخاص اعتباريين و طبيعيين) ، و أياً كان موضوع أو نشاط التعاقد.

٢ – ضرورة و أهمية الالتزام بالمعايير المحددة (١٥ معياراً) للعقد في المجال الرياضي ككتلة واحدة لا تتجزأ كحد أدنى و على الترتيب المحدد.

٣ – دعوة المنظمات الرياضية (الاتحادات الرياضية / الأندية الرياضية .. و غيرهم) إلى دراسة و استخدام التصور المقترح لمعايير العقد في المجال الرياضي كحد أدنى و على الترتيب المحدد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم – برواية حفص عن عاصم ، بالرسم العثماني.

١ – **أحمد رمضان توفيق محمد***: نموذج مقترح للعقود الإلكترونية في المجال الرياضي بجمهورية مصر العربية ، إنتاج علمي منشور ، المجلة العلمية للتربية البدنية و علوم الرياضة ، المجلد٨٨ ، ٥٤ – ٨٣ ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٢٠ م.

٢ – **حسام ولاء عبد العظيم محمد:** تقويم لائحة لجنة المسابقات بالاتحاد المصري لكرة القدم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠١٨ م.

٣ – **حنان أوشن:** العقد في المجال الرياضي – مقاربة تشريعية – ، إنتاج علمي منشور ، مجلة القانون و المجتمع ، ، المجلد ٠٩ العدد٠١ ، ٢٦٥ – ٢٩٠ ، جامعة أدرار – مخبر القانون و المجتمع – ، الجزائر ، ٢٠٢١ م.

٤ – **شريف حمزة و تباني علي و عروسي عبد الرزاق:** معوقات تطبيق بنود عقد الاحتراف بالأندية الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر ، إنتاج علمي منشور ، مجلة الإبداع الرياضي ، المجلد١٢ – العدد٠٢ ، ٢٣٩ – ٢٦٠ ، جامعة محمد بوضياف المسيلة – معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضة – ، الجزائر ، ٢٠٢١ م.

٥ – **شعبان إبراهيم غالب** : الوجيز في قانون الرياضة (النشاط الرياضي / الهيئات الرياضية / مكافحة المنشطات الرياضية / الشركات الرياضية / العقود الرياضية / تسوية المنازعات الرياضية ، القاهرة ، ٢٠٢٣ م.

٦ – **عبد الله بن رباح بن تابع الشراري:** الطبيعة القانونية لعقد الاحتراف الرياضي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، عمان الأردن ، ديسمبر ٢٠١٥ م.

٧ – **عبد الله سالم سعد القرني:** تقييم عقود الاحتراف في أندية دوري المحترفين السعودي من وجهة نظر اللاعبين و وسطاءهم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية قسم التربية البدنية ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٢٠ م.

٨ – **قاشي علال و عبد الحليم بوشكيوه:** الطبيعة القانونية لعقد الاحتراف الرياضي في مجال كرة القدم ، إنتاج علمي منشور ، مجلة قانون العمل و التشغيل ، المجلد٠٦ العدد٠٣ ، ٠١ – ١٩ ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – كلية الحقوق و العلوم السياسية – مخبر قانون العمل و التشغيل ، الجزائر ، يونيو ٢٠٢١ م.

٩ – **كربوعة زكرياء:** المنازعات الناشئة بسبب تفسير أو تنفيذ العقود في المجال الرياضي " دراسة قانونية على ضوء العقود الرياضية النموذجية " ، إنتاج علمي منشور ، مجلة الفقه و القانون ، العدد٨٠ ، ٩٦ – ١٢٠ ، صلاح الدين دكداك ، المغرب ، يونيو ٢٠١٩ م.

* تم إدراج أسماء الباحثين في إعداد المراجع العلمية المستخدمة في البحث كما وردت بالمرجع الأصلي.

١٠ – **كمال الدين عبد الرحمن درويش و أخرون :** النظم الرياضية و البنية التشريعية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٢ م.

١١ – **محمد أحمد غانم ، كريم محمد شافعي :** العقود في المجال الرياضي " دراسة معاصرة لعقد العمل الرياضي وتسليط الضوء على نماذج عقود اللاعبين المحترفين والمدربين " ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠٢٢ م.

١٢ – **محمد الهبول:** العقود الرياضية بين الظروف الطارئة و القوة القاهرة ، إنتاج علمي منشور ، مجلة عدالة للدراسات القانونية و القضائية ، العدد٠٤ ، ١٨٧ – ١٩٥ ، المصطفى الغشام الشعيبي ، المغرب ، يونيو ٢٠٢٠م.

١٣ – **محمد شعبان محمد أحمد:** وضع مسطرة مقترحة لتقدير السعر العادل للاعب كرة القدم المحترف في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٢٢ م.

١٤ – ــــــــــــ: تقويم لائحة لجنة شئون اللاعبين بالاتحاد المصري لكرة القدم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠١٧ م.

١٥ – **معافي عبد القادر:** المنازعات القانونية التي تثيرها عقود اللاعبين المحترفين و النوادي الرياضية في كرة القدم الجزائرية ، إنتاج علمي منشور ، مجلة الإبداع الرياضي ، المجلد١٢ – العدد٠١ ، ٤٧٠ – ٤٨٧ ، جامعة محمد بوضياف المسيلة – معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضة – ، الجزائر ، ٢٠٢١ م.

١٦ – **معزيز عبد الكريم:** العقد و التأمين و التعويض في المجال الرياضي ، إنتاج علمي منشور ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، ، العدد٠٧ ، ٢٤٢ – ٢٦٣ ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – ، الجزائر ، ٢٠١٢ م.

١٧ – **نبيه عبد الحميد العلقامي و أخرون :** اقتصاديات الرياضة و قومية الدولة (التشريعات الدولية / التنظيمات الدولية / العولمة الرياضية / الجودة الرياضية / الاحتراف الرياضي) ، مركز الكتاب للنشر ، ٢٠١٢ م.

١٨ – **نبيه عبد الحميد العلقامي و عبد اللطيف صبحي محمد :** الدستور و الرياضة " رؤية واقعية " ، مركز الكتاب للنشر ، القاهرة ، ٢٠٢٢ م .

١٩ – **هيثم حامد المصاروة و عمار سعيد الرفاعي:** إنهاء عقد احتراف لاعب كرة القدم بالإرادة المنفردة – دراسة تحليلية في لائحة الاحتراف و أوضاع اللاعبين و انتقالاتهم السعودية ، إنتاج علمي منشور ، مجلة العلوم القانونية ، مجلد٠٣ عدد٦ ، ٥٩ – ٨٠ ، كلية القانون ، جامعة عجمان ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، يوليو ٢٠١٧م.

٢٠ –ــــــــــــــــ: ذاتية عقد احتراف لاعب كرة القدم " دراسة تحليلية وفقاً للأنظمة و اللوائح في المملكة العربية السعودية " ، إنتاج علمي منشور ، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية ، مجلد٠٤ عدد٢ ، ١٦٣ – ١٨٤ ، جامعة الحدود الشمالية – مركز النشر العلمي و التأليف و الترجمة ، المملكة العربية السعودية ، يوليو ٢٠١٩ م.

مصادر شبكة المعلومات (Internet)

٢١ – https://egyls.com/.

٢٢ – Http://www.cafonline.

٢٣ – Http://www.efa.com.eg.

٢٤ – Https://www.fifa.com.

٢٥ – Https://www.thefa.com.

٢٦ – www.premierleague.com.

٢٧ – www.uefa.com.

٢٨ – https://www.transfermarkt.com/.

29 – https://www.fifa.com/football-development/fifa-connect.

30 – https://ar.encyclopedia-titanica.com/significado-de-criterio.

31 – https://www.fifa.com/about-fifa/associations.

32 – https://www.newworldencyclopedia.org/entry/FIFA.

33 – https://www.ussoccer.com/history/organizational-structure/fifa.

34 – https://casinotester.info/ar/how-the-market-value-of-football-players-is-determined/.

35 – https://www.epfaegypt.com/#/.

36 – www.thepfa.com.

37 – https://fifpro.org/en/.

38 – https://youtu.be/1CXoplRM7Ts.

39 – https://youtu.be/DQTRSqQ19IE.

40 – https://www.alyaum.com/articles/1054015.

41https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%85%D8%B9%D9%86%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%AF.

42https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%AA#cite_note-15c4746d_60bd_47bc_a439_f3d4b2c4f586-1.

ملخص البحث

تصور مقترح لمعايير العقد في المجال الرياضي

م.د/ طه محمود طه بخيت

م.د/ محمد شعبان محمد أحمد

هَدَفَ البحث وضع تصور مقترح لمعايير العقد في المجال الرياضي ، واستخدم البحث المنهج الوصفي – الدراسات المسحية و التحليلية ، و بلغت عينة البحث (٤٥) مفردة ، و استخدم البحث المسح المرجعي و المقابلة الشخصية المفتوحة و استمارة استطلاع الرأي كأدوات لجمع البيانات.

أهم استخلاصات البحث.

١ – تكونَ التصور المقترح لمعايير(مفردات / محددات / تفاصيل / ضوابط / أسس / قواعد .. و غيرها) العقد في المجال الرياضي من ١٥ معياراً ، و قد جاء ككتلة واحدة لا تتجزأ و مرتب على الترتيب التالي (موضوع العقد " عنوان العقد " / أطراف العقد " الصفة و الجنسية " / المدة الزمنية للعقد / القيمة المالية للعقد / طريقة دفع القيمة المالية للعقد / لغة العقد المعتمدة / ترجمة العقد / عدد نسخ العقد / الالتزامات و الإجراءات / التوقيع / التوقيع الإلكتروني / النسخة الإلكترونية للعقد / النسخة الرقمية للعقد / الإخلال بالعقد / الشروط الخاصة و ملاحق العقد).

٢ – معايير (التصور المقترح) العقد في المجال الرياضي تحتاج إلى إحكام الصياغة القانونية و أن تكون خالية تماماً من أي أخطاء مطبعية أو نحوية أو شكلية أو إجرائية أو إملائية أو أخطاء في الصياغة .. و غيرها من الأخطاء التي قد تؤثر على العقد في المجال الرياضي و تفقده شرطاً من الشروط و الأركان المُعتمَدة لصِحّته.

أهم توصيات البحث.

١ – ضرورة و أهمية الالتزام بكتابة العقود في كل شيء في المجال الرياضي أياً كان أطراف هذه العقود (أشخاص طبيعيين / أشخاص اعتباريين / أشخاص اعتباريين و طبيعيين) ، و أياً كان موضوع أو نشاط التعاقد.

٢ – ضرورة و أهمية الالتزام بالمعايير المحددة (١٥ معياراً) للعقد في المجال الرياضي ككتلة واحدة لا تتجزأ كحد أدنى و على الترتيب المحدد.

٣ – دعوة المنظمات الرياضية (الاتحادات الرياضية / الأندية الرياضية .. و غيرهم) إلى دراسة و استخدام التصور المقترح لمعايير العقد في المجال الرياضي كحد أدنى و على الترتيب المحدد.

Abstract

A proposed vision for contract standards in sports field

Dr. Taha Mahmoud Taha Bekhit
Dr. Mohamed Shaaban Mohamed Ahmed

The research aimed to Put a proposed vision for contract standards in sports field, The researchers used the descriptive method with style of survey and analytical studies, The research sample amounted to (45) individuals, and the research used a reference survey, an open personal interview, and an opinion poll form as tools for collecting data.

The most important conclusions of the research.

1- The proposed vision for the standards (vocabularies/ determinants/ details/ controls/ foundations/ rules...etc.) of the contract in the sports field consisted of 15 standards, and it came as one indivisible block and arranged in the following order (the subject of the contract "the title of the contract" / Parties to the contract "capacity and nationality" / Time period of the contract / Financial value of the contract / Method of paying the financial value of the contract / Approved language of the contract / Translation of the contract / Number of copies of the contract / Obligations and procedures / Signature / Electronic signature / Electronic copy of the contract / Digital copy of the contract / Breach of contract / Special conditions and annexes to the contract).

The most important research recommendations.

1 - The necessity and importance of committing to writing contracts for everything in the sports field, regardless of the parties to these contracts (natural persons / legal persons / legal and natural persons), and whatever the subject or activity of the contract.

2 - The necessity and importance of adhering to the specified standards (15 standards) for holding the contract in the sports field as a single, indivisible bloc as a minimum and in the specified order.